اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي

د/ زبير عياش
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعـــة أم البواقي

الملخص :

إن ضعف النظام البنكي في بلد ما يمكن أن يؤدي إلى المساس باستقرار النظام المالي العالمي وحدوث أزمة مالية عالمية. ولذلك أصبحت عملية إقرار معايير موحدة، تكون ملزمة لكافة البنوك، من أهم اهتمامات المجموعة الدولية وعلى رأسها لجنة بازل للرقابة البنكية، والتي قامت بتعديل اتفاقيتها الثانية بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة (أزمة الرهن العقاري)، وذلك بهدف تحسين ملاءة البنوك والارتقاء بأساليب تسيير المخاطر مع ضمان استقرار النظام المالي، وذلك من خلال إصدار اتفاقية بازل3. وعليه، يعالج هذا المقال تعديل اتفاقية بازل 2 وصدور بازل 3، وتأثير تطبيقها على النظام البنكي العالمي.

Résumé:

Les faiblesses du système bancaire peuvent menacer la stabilité du système financier international. C'est ce qui a fait l'objet d'une attention croissante de la part du comité de Bâle sur le contrôle bancaire. Ce dernier modifia l'accord Bâle 2 et promulgua l'accord Bâle3, dans le but de renforcer la solidité et la stabilité du système bancaire international, surtout après la dernière crise financière internationale. Cet article se propose de traiter les modifications apportées sur Bâle 2 et l'émergence de l'accord Bâle3 et l'impact de son application sur le système bancaire international.

1. اتفاقية بازل 2 وما أفرزته من انتقادات بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة

لقد أصبحت قدرة البنوك على تسيير المخاطر تمثل أمرا حاسما في مواكبة التنافس وتعزيز القدرة المالية لها وتحقيق استقرار النظام المالي والبنكي ككل. ولقد أصبحت عملية إقرار معايير دولية موحدة، من أهم اهتمامات لجنة بازل للرقابة البنكية التي تنشط في هذا المجال وذلك من منظور تعميق ملاءة البنوك والارتقاء بأساليب تسيير المخاطر مع ضمان استقرار النظام المالي في ضوء المستجدات الحاصلة على مستوى البيئة البنكية العالمية.

1.1.اتفاقية بازل2 لكفاية رأس المال بالبنوك

لقد جاءت اتفاقية بازل2 من أجل تعزيز المتطلبات التي جاءت في الاتفاقية الأولى (بازل 01)، من خلال عرض القواعد اللازمة للبنوك لتقدير كفاية رأس المال، وتوفير مدخلا شاملا لتسيير المخاطر، وتدعيم انضباط السوق من خلال تحسين الشفافية في إعداد التقارير المالية من قبل البنوك. إن مثل هذا الإطار من شأنه أن يؤدي إلى تدعيم أمانة وسلامة البنوك وتقوية استقرار النظام المالي العالمي(1).

تستند اتفاقية بازل 2 على ثلاثة دعائم أو أعمدة متكاملة فيما بينها. ولا تقوم الدعامة الأولى الخاصة بتحديد متطلبات الحد الأدنى لرأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية، إلا على توفر الدعامتين المتبقيتين والمتمثلتين في المراجعة الإشرافية وانضباط السوق. وهو الأمر الذي يعكس الاتجاه الذي جاءت به اللجنة في إعطاء أولوية أكبر لتطوير الأساليب العملية الرقابية والاعتماد على حساسية السوق في تقدير المخاطر وفي ما يلي تفصيل في مضمون هاتين الدعامتين(2).

– متطلبـــات الحـــد الأدنـــى لـــرأس المـــال

أبقت اتفاقية بازل 2 على ذات مفهوم الأموال الخاصة (الأساسية والمساندة) وعلى ذات معدل الملاءة (8%) الذي جاءت به بازل1، ولكنها عدلت جذريا نظام الأوزان، فلم تعد الأوزان تعطى حسب هوية المقترض (الدولة، المؤسسات أو البنوك الأخرى) بل باتت مرتبطة بدرجة التصنيف الممنوحة للديون من قبل مؤسسات التصنيف العالمية وحسب معايير محددة فصلتها لجنة بازل. كما أعطت بازل2 حرية أكبر للبنوك في قياس

مخاطرها ذاتيا بدل نظام المخاطر الوحيد، وفرضت رسملة خاصة بمخاطر التشغيل إضافة إلى الرسملة التي كانت مطلوبة لمخاطر الإقراض ولمخاطر السوق.

- المراجعـــة الإشرافيـــة أو الرقـــابيـــة

يقصد من عملية المراجعة الرقابية في اتفاقية بازل2، ليس فقط ضمان كفاية رأس المال لدى البنوك لمواجهة المخاطر ولكنه يهدف أيضا إلى تشجيع البنوك على استخدام أفضل أساليب تسيير المخاطر. وتهدف لجنة بازل بجعلها المراجعة الإشرافية في موضع الدعامة الثانية في اتفاق كفاءة رأس مال البنك، إلى ضمان عدم تجاهل البعد النوعي من الرقابة البنكية والتأكيد على أن الأمر ليس مجرد مسألة الالتزام بعدة معدلات كمية بسيطة ولكنه يتضمن أيضا القيام بتقديرات نوعية حول أمور مثل كفاءة إدارة البنك وقوة أنظمته ورقابته وسلامة إستراتيجيته العملية وعائداته المحتملة...(3).

وقد تضمنت اتفاقية بازل 2 أربعة مبادئ رئيسية تقوم عليها الرقابة الاحترازية أو المراجعة الإشرافية، والمتمثلة فيما يلي(4):

- يتوجب على البنوك أن يكون لديها نظام لتقدير مستوى الرسملة المطلوبة مقارنة بمستوى مخاطرها، وإبقاءه عند المستوى المطلوب إذا زادت المخاطر.

- على السلطة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى البنوك الخاضعة لها، والتأكد من توفير الإستراتيجية الواجب تطبيقها للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة، مع اتخاذ الإجراءات الرقابية اللازمة عند قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود.

- يجب على الجهة الرقابية أن تتوقع احتفاظ البنوك دوما برأس مال أعلى من الحد الأدنى المطلوب، وأن تمتلك هذه الجهة القدرة على إلزامهم بذلك، نظرا لميل البنوك إلى التقليل دوما من حجم مخاطرها.

- ينبغي على الجهة الرقابية التدخل في وقت مبكر لتحول دون أي تدن أو تراجع في حجم رأس المال عن المستوى المطلوب، واتخاذ إجراءات سريعة في حالة عدم المحافظة على هذا المستوى.

ويقوم المراقبون بتحديد الخطوات التي يجب إتباعها في حالة انخفاض واقتراب مستوى رأس المال إلى الحد الأدنى. وعلى سبيل المثال، فإنه وكنقطة بداية، يقوم

المراقبون بإلزام البنوك بتشكيل خطة إصلاحية لرأس المال وجدول زمني لها. ويجب أن يقوم المراقبون أيضا بالبحث لمعرفة ما إذا كان رأس المال يعتبر مؤشرا لوجود مشاكل مثل ضعف الإدارة، والتي تستلزم إجراءات إصلاحية لها. وتفرض الدعامة الثانية للاتفاق على المراقبين أن يتمتعوا بالكفاءة والخبرة وأن يكون عملهم شفافا وأن يكونوا خاضعين بدورهم للمساءلة (5).

- انضبـــاط الســـوق

جعلت لجنة بازل من انضباط السوق الركيزة الثالثة التي يقوم عليها صرح الملاءة البنكية، وشددت في توصياتها بشأنها على ضرورة إعلام المشاركين في السوق، ليس فقط بمدى ملائمة الأموال الخاصة مع مخاطر البنك، بل وكذلك بالمناهج والأنظمة المعتمدة لتقييم المخاطر واحتساب كفاية رأس المال. وفضلا عن ذلك، جعلت الاتفاقية الإفصاح والشفافية شرطا للسماح للبنوك باللجوء إلى مناهج التقييم الداخلي. وتطالب الاتفاقية بأن تكون للبنك سياسة إفصاح واضحة ومقررة من قبل مجلس الإدارة، خاصة فيما يعود للمعلومات الأساسية التي يؤدي عدم توفرها إلى تغيير قرار مستعمليها. وطبعا، تشدد لجنة بازل على أن يكون الإفصاح مرتبطا بالقواعد المحاسبية الدولية (6).

وتهدف هذه الدعامة، إلى تحفيز البنوك للعمل من أجل سلامة نظمها المتعلقة بتسيير المخاطر وبناء قواعد رأسمالية قوية، لتعزيز إمكانيتها في مواجهة أي خسائر محتملة من جراء تعرضها للمخاطر. وبذلك يشكل انضباط السوق عنصرا أساسيا في تقوية وسلامة القطاع البنكي(7).

2.1.انتقادات اتفاقية بـــازل2 بعد الأزمة المالية العالمية

لقد وجهت الكثير من الانتقادات لاتفاقية بازل2، وهذا خصوصا بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وتتمثل أهم هذه الانتقادات فيما يلي (8):

- تتجه البنوك من أجل تحقيق معيار كفاية رأس المال وفقا لبازل2 إلى احتجاز نسب مرتفعة من الأرباح لزيادة قاعدة رأس المال، مما يعني عدم القيام بتوزيعات للأرباح على المساهمين بشكل كاف

- إن مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية قد لا تتمكن من تقدير مخاطر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الاقتصاديات الناشئة على نحو دقيق

- ارتفاع التكلفة الناتجة عن زيادة رأس المال في البنوك، سيؤدي إلى ضعف موقفها التنافسي أمام المؤسسات المالية الأخرى التي تقدم خدمات بنكية لكنها لا تخضع لقواعد هذا المعيار

- ارتفاع تكلفة الوحدة الواحدة من الخدمات البنكية نتيجة لارتفاع تكلفة التمويل وزيادة حجم المخصصات نتيجة للوزن العالي للمخاطر في أصول البنك، هذا بالإضافة إلى احتمال تحقيق خسائر كنتيجة للتصفية الجبرية لبعض الأصول قبل موعد استحقاقها من أجل تخفيض مخاطر محفظة الموجودات

- احتمال توقف البنوك الكبرى عن إقراض الدول الأكثر فقرا، نتيجة ارتفاع مخاطر الإقراض وبالتالي الاحتفاظ برأس مال كبير لمواجهة هذه المخاطر

- يتطلب الإطار المقترح بأن يتوافر لدى البنوك نظام لتقدير مدى كفاية رأس مالها بالنسبة لكل سوق أو نشاط، ويتطلب ذلك توافر تقنيات حديثة غير متوافرة لدى معظم البنوك في الدول النامية

- على الرغم من أن إطار اتفاقية بازل2 يهدف إلى توحيد وتنميط طرق حساب متطلبات رأس المال وجعلها أكثر عدالة إلا أنه يربط مصير القطاع البنكي بمجموعة من وكالات التصنيف التي هي في أغلب الأحيان لا تخضع لأي جهة رقابية ولا يمكن الجزم بحيادتها كونها تحصل على أجورها من البنوك التي تقوم بتقييمها(9).

2. تعديل اتفاقية بازل 2 وصدور بازل 3

بعد أزمة الرهن العقاري والتي أدت إلى أزمة مالية عالمية، أقرت لجنة بازل بوجود بعض نقاط الضعف في اتفاقية بازل2 ولذلك أقرت في اجتماعها الذي انعقد في جويلية2009 مجموعة من المقاييس لتعزيز القواعد التي تحدد رأس المال لتغطية مخاطر سجلات المتاجرة وتحسين الدعائم الثلاث للاتفاقية، وهو ما اصطلح علية باتفاقية **بازل 2,5**. وبعدها قامت بتطوير معايير جديدة أقرتها في اتفاقيتها الثالثة (بازل3).

2-1. اتفاقية بازل2,5

تعتبر اتفاقية2,5 أول تعديل على اتفاق بازل2 بعد الأزمة المالية العالمية، حيث شملت التعديلات كل من الدعامتين الأولى والثالثة، في حين تم إضافة دليل مكمل للدعامة الثانية. وتتمثل أهم التعديلات فيما يلي(10):

2-1-1. التعديلات الخاصة بالدعامة الأولى

ركزت التعديلات المتعلقة بالدعامة الأولى على تعزيز وتقوية إطار الإحاطة بمفهوم المخاطر، حيث أن الأزمة قد كشفت أن بعض متطلبات عمليات التوريق المستندة إلى أصول وكذلك عمليات إعادة التوريق ترتبط بشكل مباشر وقوي بالمخاطر المنتظمة بشكل أكبر بكثير من عمليات التوريق التقليدية ولذلك فإنها تتطلب أعباء رأس مال أكبر.

وبناء على ذلك فقد كانت أهم التعديلات المتعلقة بهذه الدعامة تتمثل فيما يلي:

- فرض أوزان مخاطر أعلى لتعرضات إعادة التوريق بما يعكس المخاطر المرتبطة بمثل هذه المنتجات
- عدم السماح للبنوك باستخدام التصنيفات التي تستند على التصنيف الضمني للبنك أو ما يشابهها، سواء في الطريقة المعيارية أو طريقة التصنيف الداخلي
- حددت اللجنة متطلبات تشغيلية لا بد أن تمتاز بها البنوك كي تتمكن من استخدام الأوزان الخاصة بإطار بازل2 للتوريق والهدف من وراء هذه المعايير هو التأكد من أن البنوك تقوم باجتهاداتها الخاصة ولا تعتمد ببساطة على تصنيفات وكالات التصنيف، وإن عدم تحقيق مثل هذه المتطلبات سينتج عنه مطالبة البنك بالتغطية الكاملة للتوريق.

2-1-2. التعديلات الخاصة بالدعامة الثانية

هدفت اللجنة من خلال الإضافات التي قدمتها على الدعامة الثانية إلى معالجة عيوب ممارسات تسيير المخاطر التي أظهرتها الأزمة،ولذلك فقد طرحت دليلا مكملا للدعامة الثانية، هدفه توسيع عملية تسيير المخاطر وتخطيط رأس المال. ويشير هذا الدليل إلى العديد من نقاط الضعف في عملية تسيير المخاطر لدى البنوك والتي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية الأخيرة كما يؤكد على النقاط التالية:

- إن عملية التقييم الداخلية لكفاية رأس المال في البنوك هي أمر جوهري في أي برنامج قوي لإدارة المخاطر، والتي يجب أن ينتج عنها تحديد لمستوى رأس المال الكافي لتغطية كل المخاطر التي يتعرض لها البنك، بالإضافة إلى ضرورة قيام السلطات الرقابية بتقييم هذه العملية. وأهمية القيام بالمقارنة بين نتائج هذا التقييم ونتائج التقييم الذي تقوم به السلطة الرقابية مع الوقوف على أسباب الاختلاف إن وجد؛

- تشمل عملية التقييم الداخلي القيام باختبار تحمل يشمل تحليلا دقيقا لأدوات رأس المال وأدائها خلال فترات الأزمات بما يشمل قدرتها على امتصاص الخسائر ودعم استمرار عمليات البنك المختلفة؛
- إن متطلبات رأس المال التي يمكن اعتبارها كافية وفق هذه الدعامة ستزيد بالتأكيد عن متطلبات الحد الأدنى المحددة بالدعامة الأولى.

2-1-3. التعديلات الخاصة بالدعامة الثالثة

بعد تقييم اللجنة لممارسات الإفصاح وذلك من خلال مراجعة متطلبات الدعامة الثالثة، أوصت اللجنة بضرورة التركيز خلال عملية الإفصاح على ما يلي:

- تعرضات التوريق في سجلات المتاجرة
- كفالة المشاريع المرتبطة بالتزامات خارج الميزانية
- طريقة التقييم الداخلي لعمليات التوريق
- تعرضات عملية إعادة التوريق
- التقييم بالأخذ بعين الاعتبار تعرضات التوريق.

ولقد رأت اللجنة بأن الإطار الحالي لمتطلبات رأس المال المخصص لمواجهة مخاطر السوق لا يحقق الإحاطة الكاملة بكل المخاطر الرئيسية، وكاستجابة لذلك قامت بتقديم ملحق لإطار القيمة عند المخاطر(VAR) المتعلقة بسجلات المتاجرة التي جاءت به اتفاقية بازل2. و قد أصدرت اللجنة في جويلية 2009 وثيقتين، الأولى تحت عنوان" مراجعة(تنقيح) لإطار مخاطر السوق ضمن اتفاقية بازل الثانية Revision to the Basel 2 market risk framework " والثانية تحت عنوان " دليل احتساب رأس المال للمخاطر الإضافية في سجلات التداول" guidelines for Computing Capital for Incermental Risk in the trading book". ويتوقع أن تلتزم البنوك بتطبيق ما جاءت به هذه الوثيقتين ابتداء من تاريخ 31 ديسمبر 2010(11).

2-2.صدور اتفاقية بـــازل 3

في أعقاب الأزمة المالية العالمية، دعا زعماء مجموعة العشرين الجهات التنظيمية ومسؤولي البنوك المركزية إلى إعادة النظر في القوانين والقواعد الدولية التي تنظم عمل البنوك لاسيما اتفاقية بازل2. ولهذا أعلنت لجنة بازل في سبتمبر 2010 عن سن قواعد

أكثر صرامة بشأن إدارة البنوك، في محاولة لجعلها أكثر قدرة على مواجهة الأزمات، سميت باتفاقية بازل3. وتطمح هذه الاتفاقية إلى تعزيز صلابة الجهاز البنكي العالمي من خلال معالجة العديد من العيوب التي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وذلك بطرح معايير جديدة لكفاية رأس المال والمديونية والسيولة من أجل تعزيز قدرة النظام البنكي على تحمل الأزمات وتحسين تسيير المخاطر وزيادة الشفافية.

وترسخ اتفاقية بازل3 بشكل أساسي المعايير العالمية لكفاية رأس المال بالبنوك وتعرض كيفية تعامل الأسواق المالية العالمية مع قواعد الاتفاقية، وتوضيح مدى تأثير معايير بازل 3 على النظام البنكي ونماذج أعمال المؤسسات المالية بالإضافة إلى معرفة تأثير هذه المعايير على إستراتيجيات نظم تسيير المخاطر ودور إدارة التدقيق الداخلي في البنوك. كما ركزت بازل3 على جودة وشفافية رأس المال، مشيرة إلى أن الشريحة الأولى من رأس المال تتجه نحو تحديد حقوق المساهمين الملموسة. بالإضافة إلى أن الاقتراح يتضمن لائحة من أربعة عشر معيارا يجب توافرها من أجل إدراج الحصص العادية كأسهم عادية وتتألف الشريحة الأولى من رأس المال من الأسهم العادية والأرباح المحتجزة والتعديلات التنظيمية.

والشريحة الأولى من رأس المال – باستثناء الأسهم – يجب أن تكون لها أرباح تقديرية وقسائم مع عدم وجود أي حوافز للتخلص منها في أوقات الشدة مع تحديد الحد الأدنى لنسبة الأسهم العادية لمخاطر الموجودات الموزونة. كما بسطت بازل3 الشريحة الثانية عن طريق إنشاء مجموعة واحدة من معايير الأهلية. ولتحديد رأس المال على أنه من الشريحة الثانية، لابد أن تخضع هذه الشريحة للمودعين والدائنين العامين، ويجب أن يكون لديها استحقاق أصلي خمس سنوات على الأقل، وأن يتم استدعاؤه من المصدر فقط بعد مرور نفس الفترة على الأقل، والشريحة الثالثة من رأس المال ستلغى تماما(12).

وحسب ما هو معمول به حاليا، فإن على البنوك تخصيص نسبة 2 % فقط من إجمالي القروض كأموال احتياطية، لكن قوانين بازل الجديدة رفعت هذه النسبة بأكثر من ثلاثة أضعاف لتصل إلى 7%. كما شددت بازل3، على ضرورة احتفاظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و2.5% من رأس المال الأساسي وحقوق المساهمين مع توافر حد أدنى من

مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان الحالي من 4% إلى6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال.

3.محاور اتفاقية بازل3 و تأثيراتها على النظام البنكي

جاءت اتفاقية بازل3 في شكل محاور أساسية، تأمل من خلالها اللجنة محاولة التأثير الإيجابي على النظام البنكي العالمي ومعالجة الثغرات الموجودة في الاتفاقية الثانية.

1.3.محاور اتفاقية بازل3

تتكون اتفاقية بازل3 من خمسة محاور أساسية، والمتمثلة فيما يلي(13):

- **المحور الأول:** ينص هذا المحور تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل البنوك. وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصرا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة أخرى مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها. أما رأس المال المساند فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أي مطلوبات للغير على المصرف. وأسقطت بازل 3 كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملا بالاتفاقيات السابقة.

- **المحور الثاني:** تشدد مقترحات لجنة بازل على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأسمال إضافية للمخاطر المذكورة وكذلك تغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

- **المحور الثالث:** تدخل لجنة بازل نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي (Leverage Ratio) وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي وهي نسبة بسيطة. كما أن المخاطر التي لا تستند الى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية.

- **المحور الرابع:** يهدف هذا المحور إلى الحد من إتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، وتمتنع أيام الركود الاقتصادي عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني.

- **المحور الخامس:** يهتم هذا المحور بمسألة السيولة، والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها. ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة. وتقترح اعتماد نسبتين الأولى هي نسبة تغطية السيولة LCR والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوما أما النسبة الثانية NSFR فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد والهدف منها أن يتوافر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.

2.3.تأثير اتفاقية بازل3 على النظام البنكي

إنه من الصعب جدا توقع تأثير بازل 3 في هذا الوقت، ولكن ينتظر من تطبيق اتفاقية بازل3 تحسين نوعية رأس المال الخاص بالبنوك، ورفع مستوى رأس المال الخاص الواجب على البنوك الاحتفاظ به، بالإضافة إلى التحكم الأفضل في خطر النظام (14).

1.2.3.تحسين نوعية رأس المال الخاص بالبنوك

تعمل اتفاقية بازل3 على تحسين نوعية الأموال الخاصة في البنوك وتوضيح مكوناتها، وهذا كون أن وضع تعريف واضح للأموال الخاصة هو بنفس القدر من الأهمية من تحديد المستوى الجديد لها. وتركز المتطلبات الجديدة لرأس المال وفقا لبازل3 على **الأسهم العادية**، بصفتها المكون الأكثر متانة للأموال الخاصة بالبنوك، حيث يجب أن تكون الأسهم العادية على الأقل مساوية لنصف مكونات رأس المال الأساسي(الشريحة الأولى) والذي بدوره يتوجب أن يكون على الأقل مساو لنصف مكونات رأس المال الخاص. وبإعطاء أهمية أكبر للأسهم العادية، فإن اتفاقية بازل3 تهدف بالأساس إلى تحسين نوعية الحد الأدنى من رأس المال الواجب توافره لدى البنوك والمؤسسات المالية، كما يتوجب على هذه الأخيرة الرفع من مستوى مكونات الأسهم العادية من أجل التطبيق السليم للاتفاقية.

2.2.3.رفع مستوى رأس المال الخاص الواجب على البنوك الاحتفاظ به

إن تحسين نوعية رأس المال الخاص لوحده لا يكفي من أجل مواجهة البنوك والمؤسسات المالية لمختلف المخاطر التي قد تؤدي إلى وقوع أزمات مالية حادة، كما كان الحال في الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وعليه فإن اتفاقية بازل3 ركزت كذلك على ضرورة الرفع من الحد الأدنى لرأس المال الخاص الواجب توافره لدى البنوك والمؤسسات المالية، والمحافظة على مستويات كفاية رأس المال بما يتلاءم مع المخاطر المحتملة وتغير الأعمال البنكية وتعقدها. وهو الأمر الذي سيعزز سلامة وأمان النظام البنكي، وذلك من خلال وجود نظام بنكي قائم على بنوك ذات رؤوس أموال متينة.

ومن متطلبات بازل3 فيما يخص كفاية رأس المال، تتمثل في رفع المتطلبات الدنيا لرأس المال الخاص إلى ما يعادل 4,5%على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة بـــ 2٪ وفق اتفاقية بازل2. كما تنص الاتفاقية على تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2,5٪ من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 7٪. وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7٪ يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيوداً على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم.

ولقد قامت الاتفاقية الجديدة بإضافة تكلفة إضافية لرأس المال لتغطية مخاطر كل من عدم السداد ومخاطر تغير التصنيف بالنسبة للمنتجات الائتمانية غير المورقة، بالإضافة إلى إلغاء المعاملة التفضيلية التي كانت لأعباء رأس المال المخصصة لمواجهة المخاطر المحددة للأسهم ضمن محافظ الأوراق المالية التي تتميز بدرجة عالية من السيولة والتنوع والتي كانت 4٪ بدلا من 8٪. ووفق الوثائق الجديدة تطبق نسبة 8٪ كنسبة لأعباء رأس المال اللازمة لمواجهة المخاطر المحددة للأسهم في جميع الحالات وبشكل أكثر تحوطا. كما طالبت اللجنة باحتساب القيمة المعرضة للمخاطر في ظروف ضاغطة(اختبارات التحمل) بالأخذ بعين الاعتبار فترة مراقبة زمنية تصل إلى عام واحد.

3.2.3.التقليل والتحكم الأفضل في خطر النظام

إن المخاطر البنكية مترابطة فيما بينها وتحقق أحدها قد يؤدي إلى تحقق العديد من المخاطر الأخرى، ولذلك يتوجب على البنوك عدم إهمال أي نوع من المخاطر، فالخطر البنكي مهما كان هينا، إن لم يتحكم فيه البنك قد يسبب له الإفلاس وقد يصل الأمر إلى حد انتقال الاختلال إلى كل بنوك ومؤسسات الساحة البنكية، وهذا ما يعرف **بخطر النظام**، الذي يمكن تعريفه على أنه ظاهرة عدم ملاءة عامة تشمل كل البنوك والمؤسسات المالية للساحة البنكية، وقد تنتقل العدوى إلى بنوك أجنبية ولدول أخرى بسبب العلاقات التي تنشئها هذه البنوك فيما بينها، وبسبب تعاملها في نفس الأسواق العالمية المشتركة وهكذا يتجاوز الخطر حتى حدود الدولة الواحدة ليصبح خطرا عالميا يمس بالنظم البنكية للدول ويؤدي إلى حدوث أزمة عالمية كما هو حال الأزمة المالية العالمية الأخيرة (أزمة ديون الرهن العقاري).

ولقد قامت اتفاقية بازل3 بتخصيص جزء من اهتمامها لخطر النظام، كونها ترى بأنه من الضروري الإحاطة الجيدة بهذا الخطر، حيث أنه إذا قام كل بنك بالتحكم الأمثل في المخاطر المصاحبة لعمله فهذا سيؤدي بالضرورة إلى حماية النظام البنكي ككل. ولكن هذا وحده لا يكفي، كون أن الخطر الذي يتعرض له النظام البنكي هو أكبر من مجموع المخاطر التي تتعرض لها البنوك مجتمعة، نظرا لأن المخاطر البنكية تتأثر فيما بينها، وهذا التأثير من شأنه مضاعفة الخطر الذي يتعرض له النظام البنكي ككل. ولذلك ترى بازل3 أنه من الضروري دراسة التأثيرات البينية للمخاطر التي تتعرض لها البنوك وحتى التأثيرات المتبادلة للساحات البنكية فيما بينها والناجمة عن النشاط الدولي للبنوك. بالإضافة إلى دراسة وزن كل بنك داخل النظام البنكي من أجل دراسة تأثيره على النظام في حالة تعرضه لمخاطر بنكية يصعب التحكم فيها، والتي قد تسبب له الإفلاس.

كما أن اتفاقية بازل3، تسعى للحد من الدورات الاقتصادية، وألزمت البنوك الاحتفاظ بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و 2,5٪ من رأس المال الأساسي(حقوق المساهمين)، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح

الائتمان. وهكذا، سيترتب علن تطبيق اتفاقية بازل الجديدة، انعكاسات هامة على إدارة البنوك ونظم عملها ورسملتها وأدائها.

3.تطبيق اتفاقية بازل3

لكي تستطيع البنوك مواكبة هذه الزيادة الكبيرة، فعليها إما رفع رؤوس أموالها (عبر طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام أو إيجاد مصادر أخرى للتمويل)، أو التقليل من حجم قروضها. وفي الحالتين، فإن الأمر يحتاج لبعض الوقت. لذا فقد منحت بازل3 البنوك حتى عام 2019 لتطبيق هذه القواعد كلية، على أن يبدأ التطبيق تدريجيا مع بداية عام 2013. وعلى الرغم من أن غالبية الاقتصاديين والمسئولين الماليين في الدول الغربية قد رحبوا بالقوانين الجديدة، فإن بعضهم قد عبر عن خشيته من أن تؤدي هذه الخطوة إلى وضع المزيد من الضغوط المالية على البنوك، بحيث تضطر إلى تقليل حجم القروض التي تمنحها مما سيؤثر بدوره سلبا على النمو الاقتصادي(15).

والجدول التالي يوضح تقدم مجموعة الدول الأعضاء في لجنة بازل في تطبيق اتفاقية بازل3(16):

البلـــــــد	مدى التقدم	المرحلـــة القادمـــــة- خطـــة التطبيـــق
جنوب إفريقيا	**2**	مشروع تعديل القانون السائر تم الإعلان عنه من أجل الاستشارة في 28 سبتمبر 2012.
المملكةالعربية السعودية	**3**	القانون النهائي تم إعلام البنوك به.
الأرجنتين	**1**	مشروع قانون أولي في طور الإنجاز.
أستراليا	**2 ,3**	3: القواعد النهائية المتعلقة برأس المال الخاص تم الإعلان عنها في 28 سبتمبر 2012. ومشروع القانون النهائي المتعلق بمتطلبات السيولة تم نشره في نوفمبر 2012. 2: مشروع القواعد الخاصة بخطر القرض تم نشره في 10 أوت 2012.

البرازيل	2	مشروع القانون تم نشره، وجار التعديل النهائي له.
كندا	3	- في 01 فيفري 2011 تم إعلام البنوك بأنه يتوجب عليها أن تعادل نسبة 7٪ فيما يتعلق بالمتطلبات الدنيا للأسهم العادية ابتداء من جانفي 2013، أما القوانين النهائية المتعلقة برأس المال الخاص تم نشرهافي07أوت 2012.
الصين	3	القانون الجديد يتضمن مزيج من بازل2، وبازل 2,5 وبازل3 تم نشرها في جوان2012، على أن يطبق في جانفي 2013.
كوريا	2	مشروع القانون تم نشره، في 27 سبتمبر 2012
الولايات المتحدة الأمريكية	2	مشروع القانون تمت المصادقة عليه في جوان 2012، على أن تتم صياغة النص النهائي بعد دراسة نتائج الاستشارة العمومية.
الهند	3	القانون النهائي تم نشره في 02 ماي 2012، على أن يدخل حيز التطبيق ابتداء من 01 جانفي 2013.
أندونسيا	3	مشروع القانون تم نشره، في جوان 2012 من أجل استشارة البنوك والمؤسسات المالية.
اليابان	3	القانون النهائي تم نشره في 30 مارس 2012 على أن يدخل حيز التطبيق في 30 مارس 2013، والقواعد المتعلقة بالاحتفاظ بالأموال الخاصة لم يتم بعد نشرها.
المكسيك	2	مشروع القانون تم نشره، في 31 ماي 2012
روسيا	2	مشروع القانون تم نشره في سبتمبر2012.

سنغافورا	**3**	القانون في صيغته النهائية تم نشره، في 14 سبتمبر2012.
سويسرا	**3**	المشروع النهائي المتعلق بتطبيق بازل3 قد تم نشره.
تركيا	**1**	مشروع القانون ينتظر نشره
الاتحاد الأوروبي	**2**	تمت المصادقة على مشروع القانون من قبل البرلمان الأوروبي في 14 ماي 2012.

1: مشروع قانون غير منشور 2: مشروع قانون غير منشور

3: قانون نهائي منشور 4: قانون نهائي حيز التطبيق

الجدول رقم01: تطبيق بازل3 في مجموعة الدول الأعضاء نهاية سبتمبر 2012.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن كل الدول الأعضاء في لجنة بازل تسعى لتطبيق ما جاءت به اتفاقية بازل3 وإلى غاية نهاية شهر أكتوبر 2012 فإن جميع الدول لم تدخل قوانينها المتعلقة بتطبيق بازل3 حيز التطبيق، وفقط تسع دول(أستراليا، والصين، والهند، وكندا، وأندونسيا، واليابان، وسنغافورا والمملكة العربية السعودية، وسويسرا) تمكنت من نشر قوانينها في صغتها النهاية، لتكون أكثر جاهزية من غيرها وبالتالي فهي تكون قد قطعت شوطا كبيرا في مجال تطبيق ما جاءت به الاتفاقية الجديدة. أما باقي الدول فقد قامت بنشر مشاريع قوانينها ما عدا تركيا والتي ينتظر أن تقوم بنشر مشروع قانونها نهاية سنة 2012 والأرجنتين التي لم تقم بعد بصياغة مشروع قانون من أجل التطبيق السليم للاتفاقية.

الخلاصـــــة:

لقد أدت التطورات المالية التي شهدتها الساحة البنكية الدولية، وبالأخص بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، إلى زيادة الاهتمام بتعزيز استقرار النظام البنكي الدولي وحمايته من الهزات والأزمات المالية. وتجسدت الجهود الدولية في هذا المجال من خلال إجراء لجنة بازل تعديلات على اتفاقية بازل 2 من خلال ما سمي بـــبازل 2,5 وتتويجها بصدور اتفاقية بازل3. وتعرض الاتفاقية الجديدة بشكل أساسي المعايير العالمية الجديدة لكفاية

رأس المال بالبنوك، وكيفية تعامل الأسواق المالية العالمية مع قواعد الاتفاقية، وتوضح مدى تأثير معايير بازل 3 على النظام البنكي واستراتيجيات نظم تسيير المخاطر بالبنوك. كما ركزت بازل3 على جودة وشفافية رأس المال، مشيرة إلى أن الشريحة الأولى من رأس المال تتجه نحو تحديد حقوق المساهمين الملموسة. وتسعى المعايير الجديدة لتحسين رأس المال والسيولة القليلة المتوفرة للبنوك، ليبقى تحسين قدرة القطاع المالي على مواجهة الصدمات الناشئة عن الضغط الاقتصادي والمالي، أياً كان مصدره، مما يحدد من خطر تسربها من القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي وهو الهدف الرئيسي للاتفاقية. ويبقى تطبيق ما جاءت به الاتفاقية يحتاج لبعض الوقت، لذا فقد منحت بازل3 البنوك حتى عام 2019 لتطبيق هذه القواعد كلية، على أن يبدأ التطبيق تدريجيا مع بداية عام 2013.

المراجـــــع

1- SAP Group Agency, Building A Business Case for Basel II, Germany, working papers, 2005, P:08. www.sap.com

2- مكرم صادر، محاضرات حول تحديث القطاع المصرفي في سوريا: اتجاهات التحديث و قواعده، جمعية العلوم الاقتصادية لسورية، دمشق، 2001.

3- Basel Committee, Revised Framework, June 2006,p: 211

4- Comité de Bâle sur le Contrôle Bancaire, Vue d'ensemble du nouvel accord de Bâle sur les fonds propres, Document soumis à la consultation, Banque des Règlements Internationaux, Bâle, Avril 2003.

5- Stephan TRIPAUL & Jean Pierre BAUCHART, L'audit interne : l'une des recommandations du comité de Bâle_Banque Magazine_N° 631_Décembre 2001, P :48.

6- زبير عياش، فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي أم البواقي، 2007، ص:112.

7- Basel Committee, International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, Part4,2004, P:226.

8- شهاب عماد أمين، خريطة تطبيق بازل2 في المصارف العربية، الناشر المؤلف، 2008، ص-ص: 193-195.

9- زبير عياش، فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي أم البواقي، 2007، ص:128.

10- Basel Committee, Enhancement to the Basel 2 Framework, bis, July 2009.

11- Banking Executive, Magazine of the World Union of Arab Banker, Revisions to the Basel 2 Market Risk Frame work, Issue 8, August 2009, P:17.

12- زبير عياش، تأثير تطبيق اتفاقية بازل2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة ولاية أم البواقي، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة أم البواقي،2012، ص:140.

13- إضاءات مالية ومصرفية، نشرة نوعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، الكويت، ديسمبر 2012، السلسلة الخامسة، العدد5.

14- Jaime KARUANA, Bâle 3 : ver un system financier plus sur, Banque des Règlements Internationaux, Septembre 2010, p-p : 2-4.

15- www.bri.org consulté le 15 Novembre 2012.

16- Rapport intermédiaire sur l'application de Bâle 3, comité de Bâle sur le contrôle bancaire, Octobre 2012, p-p : 10-11.